



Contact Us:

Facebook: <https://www.facebook.com/pwws.info>

Email: info@pwws.info

Website: <http://pwws.info/>

قراءة قانونية

المبادرة الأوروبية لإزالة الجدار و المستوطنات تبين بطلان صفقة القرن وفقا للقانون الدولي

السبت ٢٠٢٠/٠٢/٠١

هولندا - لاهاي

تابعت المبادرة الأوروبية لإزالة الجدار و المستوطنات الإعلان الأخير الذي كشف فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن بنود صفقة القرن تحت ما أسماه خطة السلام و التي حملت جملة من التجاوزات للتشريعات الإنسانية و القوانين الدولية طالت جوانب عدة ستأتي المبادرة الأوروبية على ذكر ما يتعلق منها بضم الأراضي و المستوطنات ، و في هذا السياق تشير المبادرة إلى التالي :

- تتعارض إقامة المستوطنات و نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل مع المبادئ و الاتفاقات الدولية و منها اتفاقات جنيف و لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ و ميثاق الأمم المتحدة و العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و المدنية و السياسية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ و اتفاقية إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣
- تمثل الصفقة بطروحاتها الحالية و حلولها أحادية الجانب خرقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ و الذي شدد على عدم الاعتراف بالتغيرات التي تنشأ ضمن حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس إلا في حال تم الاتفاق على ذلك من قبل الجانبين الفلسطيني و الإسرائيلي
- إن تعامل الصفقة مع قضية الاستيطان و ضم الأراضي بهذا الشكل يعتبر انسياقا أمريكيا مع القانون الإسرائيلي الذي يعتبر الاستيطان قيمة قومية ، و ضربا بعرض الحائط للقانون الدولي الذي يراه جريمة حرب
- إن تشريع المخطط الأمريكي لضم المستوطنات في الضفة الغربية و القدس ينطوي على سلب الأراضي من أصحابها الفلسطينيين و بالتالي الانتقاص من واحد من أهم الحقوق التي كفلتها الشرائع الدولية و مبادئ القانون الدولي الإنساني لشعب حيث نص القرار ٢٦٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، و في الصفقة إفراغ لهذا الحق من مضمونه و الالتفاف عليه و تحويله إلى حق للمستوطنين



Contact Us:

Facebook: <https://www.facebook.com/pwws.info>

Email: info@pwws.info

Website: <http://pwws.info/>

- إن تشريع ضم المستوطنات الإسرائيلية و توصيف الدولة الفلسطينية كما وردت ضمن خرائط الصفقة يؤثر بشكل مباشر على قيام دولة فلسطينية و يجعله أمرا شديدا الصعوبة جغرافيا حيث يقطع الضفة الغربية إلى كاتونات صغيرة يستحيل معها التواصل الجغرافي و أي فرصة للتطوير أو إقامة دولة متواصلة ذات سيادة
- إن الصفقة تعتبر في كثير من بنودها غير مشروعة كونها تحاول تشريع ما هو غير مشروع و البناء عليه أيضا فإسرائيل ليس لها حق في الأراضي الفلسطينية المحتلة و بناء المستوطنات على هذه الأراضي غير مشروع و أمريكا تفقر بعيدا حينما تمنح الاحتلال الحق بضم هذه الأراضي التي بنيت عليها المستوطنات غير المشروعة
- تتعارض بنود الخطة السابقة مع قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ الصادر عام ١٩٧٩ (الذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس) و الذي قرر أن إقامة المستوطنات ليس لها أي مستند قانوني و تشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل إلى سلام عادل و شامل و دائم في الشرق الأوسط
- تتعارض بنود الصفقة مع قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠ و الذي نص صراحة أن التدابير التي تتخذها الحكومات الإسرائيلية لتغيير المعالم المادية و التركيب السكاني للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ليس لها مستند قانوني و أن أعمالها لتوطين سكانها و من المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة كما يطالب الحكومات الإسرائيلية بتفكيك كافة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية و وقف أية مستوطنات جديدة
- تتعارض خطة ترامب مع قرار مجلس الأمن بخصوص جدار الفصل لعام ٢٠٠٣ و الذي دعا إلى إزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك أجزاء داخل القدس الشرقية باعتباره يشكل قاعدة للتفرقة العنصرية
- تتعارض الخطة أيضا مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة و الذي يشكل مرجعية قانونية هامة تؤكد عدم شرعية الجدار و المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية



Contact Us:

Facebook: <https://www.facebook.com/pwws.info>

Email: info@pwws.info

Website: <http://pwws.info/>

- إن صفقة ترامب تؤكد ما خلص إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٤٣ لعام ١٩٦٨ بشأن الضم والاستيطان و الذي انتهى تقييم لجنته إلى أن اسرائيل تنتهج سياسة الضم و الاستيطان بكيفية يقصد بها استبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين
- تمثل الصفقة المذكورة تجاوزا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٥١ لعام ١٩٧١ و الذي طالبت فيه إسرائيل أن تلغي فوراً كل الإجراءات التي اتخذتها لضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة و منع إنشاء مستوطنات إسرائيلية في هذه الأقاليم و نقل بعض المدنيين من إسرائيل إليها و التوقف عن تدمير و هدم القرى و الأحياء و المساكن و مصادرة الممتلكات و نزع ملكيتها
- تتنافى بنود الصفقة مع القرار ٢٩٤٩ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة و الذي نص أن التغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة مخالفة لاتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ مطالبة إسرائيل بالكف عن هذه الإجراءات و عن كل السياسات التي تؤثر في الوضع الطبيعي و التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة
- تشكل الصفقة خرقاً للقرار رقم ٦٠/١٠٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نص على منافاة نقل الاحتلال لبعض سكانه المدنيين إلى الأرض التي يحتلها مع اتفاقية جنيف الرابعة و الأحكام ذات الصلة من القانون العرفي مؤكداً أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية و الجولان غير قانونية و تشكل عقبة أمام السلام و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
- تتعارض بنود الصفقة مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/١٠٥ لسنة ٢٠٠٥ و الذي أشار إلى قرار محكمة العدل الدولية بخصوص اعتبار إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقاً للقانون الدولي و أن أنشطة الاستيطان تمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني و أنها ذات تأثير ضار على جهود السلام في الشرق الأوسط كما أشار القرار إلى أن إقامة الجدار العازل يمثل خرقاً للقانون الدولي مطالباً بتفكيك المستوطنات القائمة
- يتناقض التوجه الأمريكي في الصفقة مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ و الذي صدر بتأييد ١٤ دولة و امتناع الولايات المتحدة عن التصويت دون استخدامها لحق الفيتو حيث انتقد القرار الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية و وصفها بغير القانونية و أنها تشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي و عقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين و إحلال السلام الدائم و الشامل مطالباً بإيقافها فوراً



Contact Us:

Facebook: <https://www.facebook.com/pwws.info>

Email: info@pwws.info

Website: <http://pwws.info/>

بناء على ما سبق فإن المبادرة الأوروبية لإزالة الجدار و المستوطنات تطالب بما يلي:

- A. تطالب الأمم المتحدة و مجلس الأمن بالقيام بمسؤولياتهما عبر إيقاف هذه الصفقة لما لها من تأثير على المنظومة القانونية الدولية علاوة على تأثيرها على حقوق الشعب الفلسطيني التي حفظتها تلك التشريعات و القوانين
- B. تدعو البرلمانات و الحكومات الأوروبية إلى عدم الانسياق لهذه الصفقة التي بطرحها أحادي الجانب تحرف المسار كاملا عن الجهود المتراكمة المبذولة الرامية إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية
- C. تدعو الجهات الرسمية الفلسطينية إلى الثبات على موقفها الرافض لهذه الصفقة و إسراع الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني عبر رفع دعاوى قضائية تتعلق بمختلف التجاوزات التي حملتها الصفقة

د أحمد سكيئة

رئيس المبادرة الأوروبية لإزالة الجدار و المستوطنات